

اثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

سيف احمد حمزه جامعة قم

استاذ مساعد عبد السعيد شجاعي

عضو هيئة التدريس جامعة بيار نور طهران , ايران

saifh7810@gmail.com

الملخص

تكمّن أهمية البحث في الكشف عن الأخطاء والغش بواسطة الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات في نظام الرقابة الداخلية إذ كلما كانت الرقابة الداخلية جيدة كانت نتائج مراقب الحسابات جيدة ، كما يهدف هذا البحث بأنه عند التخطيط لإجراءات المراقبة وتنفيذها وتقييم النتائج والإبلاغ عنها أن يأخذ مراقب الحسابات في اعتباره مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الأخطاء الجوهرية والغش ، كما يهدف إلى إظهار أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية والمحافظة عليه. كما ينهج هذا البحث النهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع وإلى الدراسات المتخصصة والمراجع العلمية والدوريات والمعلومات التي تم جمعها حول مدى مسؤولية مراقب الحسابات ، واستنتج الباحث انه تتوافر مكونات الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة - أنشطة الرقابة - تقدير المخاطر - نظام المعلومات والاتصال - المتابعة) بمستوى كبير في الوحدات الاقتصادية الحكومية عينة البحث ، وتؤثر كفاية الأداء الإداري في توفير مكونات الرقابة الداخلية بدلالة معنوية في كفاية نظام الرقابة الداخلية كما يؤدي التغيير في مستويات كفاية الأداء الإداري في توفير مكونات الرقابة الداخلية إلى التغيير في مستويات كفاية نظام الرقابة الداخلية الكلمات المفتاحية: اثر ، نظام ، الرقابة الداخلية ، جودة التقارير

Abstract

The importance of the research lies in detecting errors and fraud through the examination carried out by the auditor in the internal control system, as the better the internal control is, the better the results of the auditor. It also aims to show that the establishment's management is responsible for establishing and maintaining a sound system of internal accounting and administrative control. This research also applies the descriptive analytical approach based on the nature of the subject and specialized studies and scientific references at a large level in the government economic units that are the research sample. The adequacy of administrative performance in providing internal control components has a moral influence on the adequacy of the internal control system. A change in the levels of adequacy of administrative performance in providing internal control components also leads to a change in the levels of adequacy of the internal control system.

Keywords: impact, system, internal control, quality of reports

المقدمة

تعتمد مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل رئيسي على ثقة الجمهور لنجاحها في تقديم خدماتها لجميع الأطراف التي لديها مصلحة في مخرجات هذه المهنة، وعلى الرغم من أن هناك العديد من أوجه التضارب بين مصالح الأطراف المختلفة كان لابد من أن يأخذ مزاولو هذه المهنة بعين الاعتبار المصالح المتنوعة لتلك الأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. ولقد برز دور التدقيق الداخلي للقوائم المالية كأمر ضروري وغاية مطلوبة من أجل التأكد من شمول تلك القوائم لمعلومات كافية ومناسبة تحول دون تضليل المستخدمين لها من فئات المجتمع. وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسي من التدقيق الداخلي هو أبداء الرأي الفني المحايد والمستقل حول مدى عدالة ووضوح القوائم المالية المعدة وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المعتمدة والمدققة وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة إلا أن لمراقب الحسابات دوراً جوهرياً يتركز حول توفير

الثقة في القوائم المالية المدققة و إمكانية اعتمادها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من الأطراف المستخدمة لتك القوائم وتخفيض حالة عدم التأكد عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل وقد تعددت المفاهيم والآراء بشأن موضوع الرقابة الداخلية فالبعض يضع تعريفا لها بوصفها أسلوباً علمياً أو خطة تنظيمية , ويحاول آخرون تعريفها من زاوية وسائلها والبعض الآخر يعدها وظيفة إدارية بحتة , مما سبق يمكن القول بأن الرقابة الداخلية جزء مهم من إدارة المنشأة أو المؤسسة حيث تشمل الخطط والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة من اجل توفير ضمانات مقبولة بان الأهداف الرقابية الآتية متحققة

الفصل الأول الإطار العام للبحث

١-مشكلة البحث

على الرغم من أن الغرض الرئيسي من التدقيق الداخلي هو أبداء الرأي الفني المحايد والمستقل حول مدى عدالة ووضوح القوائم المالية المعدة وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المعتمدة والمدققة وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة ألا أن لمراقب الحسابات دوراً جوهرياً يتركز حول توفير الثقة في القوائم المالية المدققة و إمكانية اعتمادها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من الأطراف المستخدمة لتك القوائم وتخفيض حالة عدم التأكد عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.

لذا فإن مشكلة هذا البحث تكمن في ان هل مراقب الحسابات مسئول عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش التي ربما تكون موجودة بالقوائم المالية

٢-اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الكشف عن الأخطاء والغش بواسطة الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات في نظام الرقابة الداخلية اذ كلما كانت الرقابة الداخلية جيدة كانت نتائج مراقب الحسابات جيدة.

٣-اهداف البحث

يهدف هذا البحث بأنه عند التخطيط لإجراءات المراقبة وتنفيذها وتقييم النتائج والإبلاغ عنها أن يأخذ مراقب الحسابات في اعتباره مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الأخطاء الجوهرية والغش. كما يهدف إلى إظهار أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية المحاسبية والإدارية والمحافظة عليه.

٤-فرضيات البحث

يفترض هذا البحث بأن على مراقب الحسابات أن يقوم بالمراجعة التحليلية للقوائم المالية في بداية عملية المراجعة وأثناء الفحص وعند الانتهاء من عملية المراجعة , كما يتوجب عليه عند إعداد برنامج المراجعة أن يطلب أدلة إثبات إضافية للبنود التي يتوقع أن تحتوي على أخطاء جوهرية وغش تؤثر على المركز المالي ونتائج الأعمال .

كما يفترض هذا البحث بأن على مراقب الحسابات أن يعتمد على أنظمة الرقابة الداخلية لأنها تمنع من وقوع أخطاء جوهرية وتقلل من احتمال حدوثها.

٥-منهج البحث

ينهج هذا البحث النهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع وإلى الدراسات المتخصصة والمراجع العلمية والدوريات والمعلومات التي تم جمعها حول مدى مسئولية مراقب الحسابات عن الأخطاء والغش وأهميتها بالنسبة لملاك وإدارة المنشأة , وللطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية ولأجهزة الرقابة العليا التي يخضع العميل لسلطانها

٦-حدود البحث

ان حدود البحث تكمن في المصارف التجارية العراقية

٧-الدراسات السابقة

١ - دراسة الجارحي^(١) اشاره الجارحي (١٩٨١) الى ان النظم الاقتصادية تتمحور في القدرة على الاقراض المصرفي ووضح ذلك من خلال اخذ عينه البنك المركزي والبنك التجاري حيث اشاره على قدرة البنك المركزي الذي يكون المقرض الاخير للدولة قادر على خلق النقد وتوفير سيولة الكافية لذلك الامر من حيث الصفة القانونية له, والبنك التجاري الذي يستطيع من خلق النقد عن طريق الإيداعات المصرفية المتمثلة بالقروض والادوات المالية التي يتحصل بموجبها البنك التجاري على نسبة من الارباح التي تكون على شكل فائدة توفر نسب من السيولة للمصرف وكلما

كانت نسبة الاقراض اعلى في المصرف التجاري كلما زادت نسب الفائدة وبالمقابل زادت نسبة السيولة في المصرف مما يؤثر ذلك على التوقعات السريعة، وقد بين الجارحي في دراسته قدرت السلطة النقدية على تغير من عرض النقود باستخدام الودائع المركزية التي يقوم البنك المركزي بإيداعها لدى البنوك التجارية تحسباً للسحوبات الطارئة والعمل بها بدل من الادوات المالية التي تستخدم في البنوك التجارية ويكون العمل بالودائع المركزية مشابه للعمل في السوق المفتوح من حيث تحقيق الربحية، وبالمقابل يكون العمل بهذه الطريقة مقيد بالمعدل التضخمي الذي يؤثر بشكل مباشر على نسبة الأرصدة النقدية وخالصه الدراسة تتمحور على ان تحقيق نسب سيولة في نظام يعتمد على العمل بالودائع المركزية وتحقيق استقرار اقتصادي وتقليل من الادوات المالية الاخرى التي تتعامل بنسب خصم.

٢-دراسة الجارحي (٢٠٠٢) (٢)نشر الجارحي(٢٠٠٢) مقال بعنوان السياسة النقدية وتطرق من خلالها الى كيفية تحكم البنك المركزي بنسبة السيولة التي توفر نسب اعلى من الاقراض ايضاً من خلال الودائع المركزية ولكن باختلاف عن الدراسة السابقة من حيث المشاركة في نسبة الارياح الحاصلة، حيث ان البنك المركزي كلما رفع من نسبة الودائع المركزية ترتفع في المقابل نسبة اليراد الحاصل وتتوفر نسب اعلى من السيولة ويستطع ايضاً للبنك المركزي تخفيض نسب السيولة من خلال تخفيض نسب الودائع المركزية وبهذه الطريقة يستطع البنك المركزي من العمل كمحرك للسيولة، حيث يمكن ايضاً للنظام الاستغناء عن نسب الفائدة الربوية وفي المقابل يزداد ايراد الدولة من خلال بيع الودائع المركزية بشكل مباشر الى الافراد وتطبيق نظام الاحتياطي الكلي الذي يحد من قدرة المصرف التجاري على خلق النقد والتحكم بالأدوات المالية بشكل كبير.

١- دراسة شابرا (١٩٩٠) (٣)اشار شابرا (١٩٩٠) في دراسته الى ان من مقومات توفر نسب السيولة اذ يجب ان يكون هناك ارتباط بين البنك المركزي وبين الحكومة بشكل يتيح من تحقيق التعاون بشكل مباشر وتطبيق الوسائل النقدية التي تعنى بتحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث اشار الى الحل لهذه المشكلة يكمن في وضع كل الادوات الممكنة تحت يد البنك المركزي والذي تكون لديه اليد العليا في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة وتحقيق اعلى نسب ممكنه من الثبات التي تنعكس بشكل مباشر على الزيادة المباشرة في نسب السيولة الممكنة وكل ذلك لا يمكن ان يتم الا عن طريق الارتباط المباشر بين السلطة الحكومية والبنك المركزي حيث اشار الى ان المساهمة يمكن ان تلعب دور كبير مهماً في الاقتصاد بعد إلغاء الفائدة على عكس نظيرتها في الاقتصاد الرأسمالي تقوم الشركات المساهمة بتوفير السيولة عن طريق الاكتتاب في رأس المال.

٤-دراسة الكفراوي (٢٠٠١) (٤)يرى الكفراوي(٢٠٠١) ان السياسة النقدية لأتقدم حلاً قاطعاً مجرداً عن افضل الاساليب التمويل التي توفر اعلى نسب سيولة مالية حيث لا بد من اعتبار الطلب على النقود يمثل احتياطي ايضاً والمرتبطة بشكل مباشر مع نسب السيولة ووضح ذلك من خلال ان زيادة الدخل القومي تؤدي الى زيادة عرض النقود والطلب عليها للمعاملات ويزداد عليه زيادة في الطلب للاحتياط واذا صاحبه ارتفاع في الاسعار فإن ذلك يغير من قيمة السيولة، حيث ان زيادة عرض النقود وزيادة الدخل القومي يقود الى زيادة في الطلب على النقود لكل المعاملات والاحتياطيات وذلك يؤدي الى التوظيف الكامل الذي ينعكس على نسب السيولة بشكل مباشر والتي تؤدي الى فسخ مجال اكبر لسياسات الهادفة لأحداث التوازن في سوق النقود بتغير معدلات توزيع الأرباح بالنقص لتقليص حجم السيولة في حالات التضخم والزيادة في حالات الانكماش.

٥-دراسة حماني (٢٠٠٦) (٥)تتطلع دراسة حماني (٢٠٠٦) الى التعرف على اسلوب الرقابة المصرفي الذي تمارسه البنوك المركزية على البنوك التجارية من حيث ادارة السيولة المصرفية والمخاطر الحاصلة جراء مخاطر السيولة ووضحت الدراسة النتائج المستحصلة عليها من خلال هذه الرقابة والالتزام بتعليمات البنك المركزي وتقييم اعمالها وتوصلت هذه الدراسة الى اهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي في مراقبة البنوك التجارية ومدى الاستجابة الى تطبيق التعليمات التي توكل اليه والالتزام بالقواعد والمعايير وتقسيم الرقابة الى نوعين (الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية) حيث يعكس ذلك الاثر الواضح على ادارة السيولة النقدية والتحكم بمستويات السيولة.

الفصل الثاني

الاطار النظري للبحث

المبحث الاول : نظام الرقابة الداخلية

بالرغم من أهمية هذه العناصر في الرقابة الداخلية إلا أن مفاهيم الرقابة في الوقت الحاضر قد تطورت واتسعت بشكل يجعل هذه العناصر مجرد مفردات في إحدى نواحي الرقابة الداخلية. إذ إنه بعد التوسع في حجم المشروعات والوحدات الاقتصادية وأنشطتها تبع ذلك تطور في مفهوم الرقابة الداخلية حيث استحدثت وسائل وإجراءات تساعد على تقليل احتمال الأخطاء والغش بالإضافة إلى الحماية والحفاظ على النقدية والموجودات حيث أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين في عام ١٩٣٦ تعريفاً للرقابة الداخلية على أنها (٦) (مجموعة من الطرق والمقاييس تتبناها الوحدة الاقتصادية

بقصد حماية النقدية والموجودات الأخرى وكذلك لضمان الدقة المحاسبية للعمليات المثبتة في الدفاتر (وفي عام ١٩٥٣ اصدر معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا تعريفا للرقابة الداخلية هو أنها^(٧)) نظام يتضمن مجموع عمليات مراقبة مختلفة من مالية وتنظيمية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في الوحدة الاقتصادية وتشمل الرقابة الداخلية على :

أ- نظام الضبط الداخلي .

ب- نظام المراجعة الداخلية .

ت- رقابة الموازنة .

ث- وسائل أخرى كالتكاليف المعيارية والتقارير الدورية . وفي عام ١٩٨٨ أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معيار التدقيق رقم ٥٥ AU319 تحت عنوان (أهمية هيكل الرقابة الداخلية في تدقيق القوائم المالية) و الذي حل محل الإصدارات السابقة (AU320) حيث تضمن معيار التدقيق رقم ٥٥ مايلى^(٨) :

١- تغيير مصطلح نظام الرقابة الداخلية إلى مصطلح جديد هو هيكل الرقابة الداخلية

٢- وضع تعريف جديد للرقابة الداخلية على أنها (مجموعة من السياسات و الإجراءات الموضوعية و بما يوفر تأكيدا منطقيا مقبولا بأن الأهداف التي تخص الوحدة الاقتصادية سوف يتم انجازها) .

٣- فهم هيكل الرقابة الداخلية يعد الأساس إذا ما أراد المدقق التخطيط لعملية التدقيق و تحديد الاختبارات الجوهرية الفاعلة فضلا عن تقديرها لمخاطر الرقابة . الأخذ بمفهوم مخاطر الرقابة و المتمثل في خطر وقوع تحريفات مادية لرصيد حساب ما و عدم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب من قبل هيكل الرقابة الداخلية^(٩) (لقد تعددت المفاهيم والآراء بشأن موضوع الرقابة الداخلية فالبعض يضع تعريفا لها بوصفها أسلوباً علمياً أو خطة تنظيمية , ويحاول آخرون تعريفها من زاوية وسائلها والبعض الآخر يعدها وظيفة إدارية بحتة , مما سبق يمكن القول بأن الرقابة الداخلية (جزء مهم من إدارة المنشأة أو المؤسسة حيث تشمل الخطط والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة من اجل توفير ضمانة مقبولة بان الأهداف الرقابية الآتية متحققة) :

١- حماية الأصول بما فيها منع وكشف (في الوقت المناسب) الاستحواذ على أو استخدام أو التخلص من أصول الشركة بلا تفويض .

٢- المحافظة على السجلات بتفاصيل كافية كي تعكس بدقة وحيادية أصول الشركة .

٣- تزويد الإدارة بمعلومات دقيقة وموثوقة .

٤- توفير ضمانة كافية بأن التقرير المالي قد أعد على وفق (GAAP) .

٥- تعزيز وتحسين الكفاءة التشغيلية بما فيها التأكد من أن مقبوضات ومصروفات الشركة قد تمت بناء على تفويضات الإدارة والمديرين .

٦- تشجيع ودعم الالتزام بالسياسات الإدارية المفروضة بالنقيد بالقوانين واللوائح السارية .^(١٠)

أنواع الرقابة الداخلية.

ولغرض تحقيق الأهداف التي تروم الوحدة الاقتصادية تحقيقها من خلال تبنيها للرقابة الداخلية فإنه لا بد من تقسيم الرقابة الداخلية الأنواع الآتية

١- الرقابة الإدارية Administrative Controls :-

عرفت لجنة معايير التدقيق الداخلية الرقابة الإدارية بأنها (خطة التنظيم وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تختص بالعمليات القرارية والتي تقود الإدارة إلى فرض سلطتها وتحكمها في هذه العمليات)^(١١) من التعريف اعلاة تتضمن الرقابة الإدارية الخطط التنظيمية وكل الطرائق والإجراءات ووسائل التنسيق الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية والالتزام بتطبيق السياسات وتنفيذ التعليمات والإجراءات الإدارية بالوحدات الاقتصادية , إن رفع الكفاية الإنتاجية واتباع السياسات المرسومة لا بد ان يستند إلى أدوات مختلفة مثل التقارير المالية والإدارية والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وبرامج تدريب العاملين^(١٢) إن الرقابة الإدارية ترتبط بأقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات أو القسم المالي في الوحدة الاقتصادية والسبب في ذلك أن هذه الأقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المالي بمعنى آخر غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي مما يعني عدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بتدقيقها

٢- **الرقابة المحاسبية Accounting Control** :عرفت لجنة معايير التدقيق (S A S, No.1) الرقابة المحاسبية بأنها : (الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من إجراءات وأساليب تهدف إلى حماية الأصول والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبية) من التعريف اعلاة نجد أن الرقابة المحاسبية تتضمن الخرائط التنظيمية وجميع الطرائق والإجراءات ووسائل التنسيق التي تعنى بصفة مباشرة إلى

حماية الموجودات ودقة وسلامة السجلات المحاسبية والإجراءات التي تحكم دقة البيانات المحاسبية مثل موازين المراجعة ونظام الجرد المستمر وتوفير نظام مستندي سليم إن الرقابة الداخلية المحاسبية يمكن أن تسمى الرقابة الوقائية (المانعة) لأنها تمكن من حماية الأصول والموارد من سوء الاستخدام وكذلك التحقق من صحة الحسابات ومصداقيتها ومدى أمكانية الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية (١٣).

٣- الضبط الداخلي Internal Check : يعرف الضبط الداخلي بأنه "ذلك النظام الذي يحوي على خطة الوحدة الاقتصادية وكافة الطرق التنسيقية والاجراءات المتخذة منها لغرض حماية موجوداتها وفحص مدى دقة الاعتماد على المعلومات الحسابية التي تنمي الكفاية الانتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية (١٤) . يمكن تحقيق الضبط الداخلي من خلال مجموعة القواعد الآتية :

- ١- لا ينبغي أن يكون الموظف مسؤولاً عن عملية معينة بالكامل من بدايتها إلى نهايتها .
 - ٢- ينبغي تناوب الأفراد على الوظيفة المعينة أو العمل المعين كلما كان ذلك ممكناً عملياً ، فضلاً عن أن ذلك يؤدي إلى اكتشاف أي أخطاء أو عدم انتظام أو قصور ، فإن هذا الإجراء يجعل العاملين نشطين باستمرار ويؤدي إلى ظهور وجهات نظر جديدة بالنسبة للأعمال .
 - ٣- تحدد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية والتي تختلف وفقاً لاختلاف التنظيم الإداري للوحدة الاقتصادية ، بحيث يكون المسؤول عن إدارة عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب اتباعها في هذه العملية .
 - ٤- فصل الأصل عن السجل الذي يسجل تحركات الأصل ، حيث إن من المبادئ الأساسية لنظام الضبط الداخلي أن الموظفين الذين يناط بهم الاحتفاظ أو التعامل في أصول ذات قيمة يسهل اختلاسها مثل النقدية والبضاعة والأوراق المالية ألا يشاركوا في إعداد السجلات المحاسبية الخاصة بهذه الأصول ويجب أن يعد هذه السجلات أشخاص آخرون .
 - ٥- يجب أن لا يحتفظ الموظف بأكثر من عهدة .
- يجب أن يقسم العمل بحيث يقوم الموظف بمهمة معينة وإكمالها تكون بمثابة إشارة لبدء مهمة أخرى من قبل موظف آخر (١٥) .

وظائف الرقابة الداخلية .

تقوم الرقابة الداخلية بوظائف مهمة ثلاث هي (١٦) :

١- رقابة وقائية أو (حمائية) وهي مجموعة من الإجراءات التي يتم وضعها بهدف منع المشكلات أو الأخطاء أو الانحرافات قبل وقوعها . مثل إجراءات معينة يتم وضعها لغرض شراء أصناف معينة أو استخدام موظفين في قسم المحاسبة على درجة عالية من الكفاءة ، فصل واجبات الموظفين عن بعضها بصورة سليمة وبسبب عدم إمكانية منع حدوث جميع الأخطاء والانحرافات والمشاكل قبل حدوثها فهناك حاجة إلى رقابة (كاشفة) .

٢- رقابة كاشفة: لاكتشاف الأخطاء والمشكلات فور وقوعها ومن الأمثلة على ذلك التسجيل بطريقة القيد المزدوج للحسابات ومطابقة كشف البنك وموازن المراجعة

٣- الرقابة العلاجية أو (التصحيحية) وهي مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف تصحيح الأخطاء والانحرافات أو المشكلات ، فهي تعمل على حل المشكلات المكتشفة أي التي وقعت فعلاً ، وتتضمن إجراءات متبعة لتحديد سبب المشكلة والمسؤولين عنها . كل ذلك لغرض منع تكرارها مرة أخرى ، وفي بعض الأحيان يتم تعديل النظام بحيث يؤدي إلى تقليل المشكلات المستقبلية أو تخفيضها (١٧)

المبحث الثاني : جودة التقارير المالية

عرفت الجودة بمعناها العام بأنها إنتاج المنظمة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة ، تكون قادرة من خلالها على الوفاء بحاجات ورغبات زبائنها ، بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم ، ويحقق الرضا والسعادة لديهم (١٨) هذا التعريف بالرغم من اهتمامه بمدخل العميل و الاستناد عليه في تحديد معنى الجودة إلا أنه لم يوفق في عرض معنى واضح وملمس للجودة ، فقد وضع التعريف ان الجودة هي الانتاج (للسلعة) والتقديم (للخدمة) بمستوى عال من الجودة المتميزة ولم يبين لنا ما كنه هذا المستوى العالي للجودة ، وكيف نصل إلى ذلك التميز في الجودة ، وهو تعريف دائري يعرف الجودة بأنها هي الجودة (١٩) وذكرت اروي عبد الحميد أن الجودة " تعتبر انعكاساً للمنفعة المتحققة لطرف ما من هذه الاطراف الثلاثة وهي : المنتج، المستهلك والمجتمع ،حيث تتمثل المنفعة المتحققة للمنتج في التصميم ومدى تلبيةه لرغبة المستهلك واثره

في الطلب علي منتجاته كما تتجلي في مطابقة المنتج للمواصفات لتاثيرها في كفاءة وترشيد استغلال الموارد . اما المستهلك فهو ينظر للجودة كقيمة اي كيف يمكن للمنتج الجيد أن يحقق له الغرض المقصود وبالتكلفة المقبولة ، فالجودة هنا تعني الامتياز الذي يمكن للمستهلك او المنتج تحمله (٢٠). اما من ناحية المجتمع فالمجتمع المتحقة للمنتج والمستهلك لاتمثل عائداً للمجتمع اذا الحققت به الاضرار ، وهنا تتمثل الجودة في ابعاد الضرر عن المجتمع " . هذا التعريف لمفهوم الجودة في نظري يتسم بالشمولية في توضيحه لمفهوم الجودة ، وذلك لأهتمامه بإنعكاس منفعة الجودة علي كافة الأطراف المرتبطة بالمنتج أو الخدمة وخاصة إهتمامه بتاثير المنتج أو الخدمة علي المجتمع ، وهذا الاهتمام يرجع الي الاتجاهات المتنامية في الفترات الاخيرة نحو اظهار التاثيرات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال (٢١) بينما يعرفها "دال بسترفيد" بانها " هي اجمالي السمات أو الخواص لمنتج أو خدمة التي تحمل علي قدرتها لتحقيق احتياجات مشمولة أو محددة" (٢٢) ويقصد بالاحتياجات المحددة تلك الاحتياجات التي تحددها العقود . اما الاحتياجات المشمولة تكون دالة في السوق ويجب أن تحدد وتعرف . تشمل هذه الاحتياجات : الأمن ، والاطاحة ، القابلية للصيانة ، والعولية (الثقة) ، والاستخدامية ، والاقتصاديات (السعر) ، والبيئة . ويعرف السعر بوحدة نقدية مثل الدولار ، وتعرف الاحتياجات الأخرى عن طريق ترجمة السمات والخواص لمنتجات المنتج أو التسليم للخدمة الي مواصفات (٢٣) .

المبحث الثالث : أثر الرقابة الداخلية على المصارف التجارية

اطلقت كلمة المصارف التجارية في بداية الامر على المصارف التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلا قصيرا الاجل يقل عن السنة الواحدة . الا ان التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل المصارف التجارية تهتم بتقديم تمويلا لكافة الانشطة سواء كانت صناعية او تجارية او خدمية او لهيئات خاصة او حكومية (٢٤) ويعرف المصرف بأنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء وبهذا المعنى فإن المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الافراد والوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائض وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية من افراد وشركات وحكومة التي تمثل وحدات الحجز (٢٥) وتعرف المصارف التجارية هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية او شهادات الابداع قصير الاجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل وقد عرف المشرع الاردني المصرف على انه الشركة التي يرخص لها بممارسة الاعمال المصرفية وفق احكام قانون المصارف (٢م / مصرف) والاعمال المصرفية هي قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية او جزئية لمنح الائتمان او اي اعمال اخرى يقررها المصرف المركزي (٢٦) . ان المصارف التجارية هي مؤسسات تتعامل بالائتمان قصير الاجل وتتلقى ودائع جارية في الغالب ولكن المصارف التجارية لكي يجلب اكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (افراد ومؤسسات) يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب واحتياجاتهم فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم ما امكن من موارد مالية لتأمين احتياجاتهم ومن هذه الوظائف:

اولا : الوظائف التقليدية

أ- تلقي أو قبول الودائع : من مختلف الجهات والودائع انواعها :

١- ودائع جارية : وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق انذار .

٢- ودائع لاجل : وهي تلك الودائع التي لا يستطيع اصحابها السحب منها الا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين المصرف والمودع .

٣- ودائع بإخطار : وفيها يخطر مصرفه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها .

٤- ودائع التوفير : وهي تلك الودائع التي تشبه الودائع الجارية من حيث عملية السحب اي يمكن سحبها دون سابق انذار وان اخذت على شكل حسابات التوفير فهي تفتح للافراد والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار .

ب- تقديم القروض : المصارف التجارية تقدم قروضا لمحتاجيها وهي على انواع :

١- قروض بدون ضمان : تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع المصرف كونه متأكد من مركزهم المالي لانه في الاصل المصارف التجارية لا تقدم قروضا بدون ضمان .

٢- قروض بضمانات مختلفة : ويمكن ذكر منها ما يلي

قروض بضمان السلع مختلفة - قروض بضمان اوراق مالية كلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ المصرف لمنح القروض بضمان حقيقي اي يستولي على الاصل المعين للعميل ويستخلص منه مقدار دينه فان زاد عن قيمته (قيمة القرض) ارجعها له .

٣- قروض بضمان شفهي : فيه يتدخل شخص اخر خلال المقترض ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض عن التسديد وملاحظة بالنسبة للقروض بضمانات مختلفة في حالة نقص قيمة الدين فإن المصرف يشترك مع الدائنين الآخرين للحصول على اموالهم من الاصول الاخرى غير المرهونة (٢٧) .

ثانيا : الوظائف الحديثة : ^(٢٨)Modern Function وقد سميت كذلك بسبب السبق التاريخي لظهور الوظائف التقليدية , وكذلك بسبب اختلاف هذه الوظائف وتغيرها مع التطورات الاقتصادية وباختلاف المجتمعات التي نشأت بها وباختلاف البيئة التشريعية التي ساعدت على ظهورها او الغائها , ففي الاردن حددت المادة رقم (٣٧) من قانون المصارف التجارية رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠ الاعمال المسموح للمصارف القيام بها وكذلك الاعمال المحظور عليها القيام بها . ورغم ان معظم التشريعات تأتي بعد ظهور الخدمات او الاعمال الجديدة للمصارف والتي هي بدورها وجود الحاجة للتشريع لتنظيم هذه الاعمال الا انه يمكن اجمال مجموعة من الخدمات (الوظائف) الجديدة للمصارف التجارية غير التقليدية كالآتي :

- ١- ممارسة نشاط تأجير الاصول .
- ٢- الاستثمار بالعملة الاجنبية .
- ٣- اصدار الاوراق المالية .
- ٤- ادارة استثمارات لحساب العملاء .
- ٥- تقييم الاستثمارات المالية لعملائها الرقابة الداخلية على البنوك التجارية هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال موارد البنوك بكفاية وحمايتها من سوء الاستخدام وضمان دقة القيد المحاسبية وسلامة توجيهها^(٢٩) وتتضمن أربعة متطلبات وهي (متطلبات حماية وامن، ومتطلبات تشريعية، ومتطلبات تكنولوجية، ومتطلبات إدارية) وأولا- متطلبات الحماية والأمن

أقرت لجنة بازل مجموعة من المتطلبات الخاصة بالرقابة على أمان العمليات المصرفية أهمها^(٣٠):

- ١- على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقق من هوية العملاء الذين تقدم لهم الخدمات.
- ٢- يجب على البنوك استخدام طرق التحقق من المعاملات وان تتولى ترويج (عدم النقض) وان تحدد المسائلة عن المعاملات المصرفية .
- ٣- يجب أن تتأكد البنوك من توافر الضوابط المناسبة للتحويل ومن صلاحيات الدخول للنظم المصرفية إلى قواعد البيانات والتطبيقات .
- ٤- يجب على البنوك أن تضمن توافر الإجراءات المناسبة لحماية مصداقية البيانات الخاصة بالعمليات المصرفية للسجلات والمعلومات.
- ٥- لا بد من أن تضمن البنوك وجود مسارات تدقيقية واضحة لكل المعاملات المصرفية.
- ٦- يجب على البنوك اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية كتمان المعلومات الخاصة بالعمليات كما يجب أن تكون هذه الإجراءات متوافقة مع درجة حساسية المعلومات المطلوب نقلها أو تخزينها في قواعد البيانات .

ثانيا-المتطلبات التقنية والتكنولوجية

وهي مجموعة البرامج والأجهزة والمعدات ومواقع الانترنت الخاصة بالإعمال المصرفية حيث أحدثت التطورات التكنولوجية مزيدا من الحاجة إلى الاستفادة من هذه التطورات المتسارعة لازدياد حدة المنافسة بين البنوك التي تواكب هذه التطورات لتحقيق ميزة تنافسية وتوظيف هذه التكنولوجيا والتقدم التقني في صالح خدمة العملاء وبالتالي يجب حراسة المتطلبات التقنية والتكنولوجية من حيث مدى توافر البنية التحتية الملائمة لتطبيق أنشطة الأعمال في البنوك^(٣١) .

ثالثا-المتطلبات التشريعية والقانونية يتطلب الولوج إلى الأعمال مواكبة متواصلة وناجحة مع متطلبات العصر الالكتروني لاسيما في الأعمال المالية والمصرفية خاصة مع تطور احتياجات ومتطلبات الزبائن واتجاهها للاعتماد على الركائز التكنولوجية عموما و بشكل خاص. (٣٢) ويضع ذلك الإدارات المصرفية أمام تحديات قانونية على المستوى الدولي أمام العمل المصرفي مما يتطلب إيجاد بنية قانونية مناسبة تعمل على إيجاد بنية قانونية مناسبة تعمل على حماية حقوق كافة الأطراف وتؤكد الهوية القانونية لهذه الأطراف وتعمل على إيجاد القوانين التي تشرع وتتضمن وتحكم استخدام وسائل الإبلاغ وتبادل البيانات كبدل لوسائل الإبلاغ والتبادل المرتكزة على أساس ورقي والقوانين الخاصة بحماية العميل والسرية. (٣٣) وقد أقرت لجنة بازل مجموعة من المتطلبات لإدارة المخاطر القانونية ومخاطر السمعة الخاصة بالعمليات المصرفية منها^(٣٤):

- ١ - يجب على البنوك أن تضمن تقديم المعلومات المناسبة للسماح للعملاء المحتملين بالتوصل إلى استنتاجات مدروسة حول هوية المصرف ومركزه القانوني وذلك قبل الدخول بمعاملات تنفذ من خلال العمليات المصرفية .

٢- يجب على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من الوفاء بمتطلبات سرية العميل بحسب الأقطار التي يقدم فيها المصرف منتجاته وخدماته المستندة إلى العمليات المصرفية .

٣- يجب أن تكون للبنوك القدرة الفاعلة واستمرارية النشاط وعمليات التخطيط للطوارئ للمساعدة على ضمان توافر النظم والخدمات من خلال العمليات

٤- يجب على البنوك إعداد خطط مناسبة تتضمن الاستجابة للحوادث والحد منها (السيطرة عليها) والحد من المشاكل الناشئة عن الحوادث الغير متوقعة بما في ذلك أنواع الهجوم الداخلي والخارجي التي قد تعيق تزويد النظم والخدمات المستندة للعمليات المصرفية .

رابعاً: المتطلبات الإدارية

وتتمثل في التخطيط الجيد والتنظيم الملائم ولا سيما أن استخدام العمليات تلغي كثيرا من الوظائف التقليدية للفصل بين الواجبات وتتضمن المتطلبات الإدارية وتوصيف الهيكل التنظيمي وتحديد السلطات والمسئوليات وتحديد إجراءات العمل والفصل بين الوظائف في إدارة نظم المعلومات وصياغة آلية إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا على العمليات المصرفية (٣٥) ويمكن القول بان الرقابة الداخلية على العمليات تعتمد بشكل أساسي على التغذية العكسية حيث يتم-وذلك كمثال-وضع المدخلات(المواد الخام)في آلة بعد أن يتم ضبطها بحيث تكون قادرة على قبول أو رفض المواصفات الخاصة بهذه المدخلات كشكل أوتوماتيكي وبالتالي فإنه إذا قبلت الآلة المدخلات فإنه يتم بدء عمليات التشغيل حيث تستمر الآلة في التحقق من دقة التنفيذ هذا وفي حالة حدوث أي خلل فإن الآلة ذاتها تقوم بمعالجة هذا الخلل بشكل تلقائي ومع خروج المخرجات من الآلة فإنها توفر أيضا بيانات مرتدة إلى عملية استقبال المخرجات وعمليات التشغيل وذلك بناء على نتائج الرقابة على الوحدة المنتجة السابقة(٣٦).

ثانياً: أهداف الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية

وتهدف الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية إلى(٣٧) :-

١ - ضمان فاعلية العمليات عن طريق تحقيق أهداف النظام ومنها : ضمان صدق وتمام ودقة المدخلات وضمان دقة وتمام التحديث للملفات الرئيسية

٢- ضمان الاستخدام الكفء للموارد المملوكة للبنك

٣- حماية موارد البنك وأصوله من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال

٤- التأكد من دقة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها

٥- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية

ثالثاً : إجراءات الرقابة الداخلية على العمليات

يمكن القول بان إجراءات الرقابة الداخلية على العمليات أنها تلك الأساليب المستخدمة في نظم المعلومات و هي تتعلق بوظائف خاصة يقوم بإدائها قسم معالجة البيانات الكترونياً،وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل و معالجة البيانات و إعداد التقارير .

وهناك عدة إجراءات يمكن القيام بها لتحقيق رقابة فاعلة على العمليات ويمكن تقسيمها إلى قسمين(٣٨) :

١- الإجراءات الرقابية العامة : وتتعلق بجميع أنشطة معالجة البيانات الكترونياً.

٢- الإجراءات التطبيقية :وهي تتعلق بواجب محاسبي محدد مثل إعداد قائمة بأرصدة الحسابات أو الأجور والمرتببات.

أولاً: الإجراءات الرقابية العامة وتمثل هذه الإجراءات مفاهيم رقابية صالحة للتطبيق في أي نظام من النظم وتشمل الآتي(٣٩):

١- تنظيم إدارة معالجة البيانات الكترونياً (الرقابة التنظيمية)

لقد عرف معهد المحاسبين القانونيين الكندي الرقابة التنظيمية في ظل نظام التشغيل الالكتروني للبيانات بأنها تقسيم المهام داخل و خارج قسم التشغيل الالكتروني للبيانات وذلك بهدف تدنيه الأخطاء و المخالفات في ظل استخدام هذه النظم ، وبالتالي فإنه يجب على إدارة معالجة البيانات الكترونياً الفصل بين عدد من الوظائف إذا أريد رقابة كافية وهذه الوظائف هي:

أ -تحليل النظم والبرمجة

ب -تشغيل الجهاز

ت -مكتبة البرامج والملفات

ث - وحدة الرقابة أو مجموعة الرقابة

فالفصل بين وظيفة تحليل والبرمجة ووظيفة تشغيل الجهاز له أهميته من ناحية الرقابة الداخلية فهذا يؤدي إلى الفصل بين اللذين يملكون المعلومات لإدخال أي عملية غير مصرح بها في النظام (المحللون والمبرمجون) وبين هؤلاء اللذين لهم الاتصال الضروري بالجهاز لتنفيذ ذلك (مشغلو الجهاز)، فمن الطبيعي أن يكون الموظفون الذين يصممون تطبيقات الجهاز ويكتبون البرامج على معرفه كافية بكل تطبيق بحيث يمكنهم إدخال أي تعديلات غير مصرح بها على البرنامج وإدخال بيانات غير مصرح بها في عمليات التشغيل و لهذا السبب يجب الفصل بين موظفو التشغيل النظام والمحللون و المبرمجون^(٤) .

الذاتة

النتائج

- ١- تتوافر مكونات الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة - أنشطة الرقابة - تقدير المخاطر - نظام المعلومات والاتصال - المتابعة) بمستوى كبير في الوحدات الاقتصادية الحكومية عينة البحث .
- ٢- تؤثر كفاية الأداء الإداري في توفير مكونات الرقابة الداخلية بدلالة معنوية في كفاية نظام الرقابة الداخلية .
- ٣- يؤدي التغيير في مستويات كفاية الأداء الإداري في توفير مكونات الرقابة الداخلية الى التغيير في مستويات كفاية نظام الرقابة الداخلية .
- ٤- تتوافر بيئة الرقابة بمستوى كبير في الوحدات الاقتصادية الحكومية عينة البحث
- ٥- تتوافر الامانة والقيم الاخلاقية بمستوى كبير في الوحدات الاقتصادية الحكومية عينة البحث .
- ٦- تتوافر فلسفة الإدارة ونمطها التشغيلي بمستوى كبير في الوحدات الاقتصادية الحكومية عينة البحث .
- ٧- تتوافر لجنة التدقيق في الوحدات الاقتصادية الحكومية عينة البحث
- ٨- يتوافر هيكل تنظيمي متكامل في الوحدات الاقتصادية الحكومية عينة البحث

التوصيات

- ١- ضرورة قيام المصارف الأهلية العراقية بتطوير أدائها المالي بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي تستطيع منافسة المصارف الأخرى وبالتالي الاستمرار في السوق المصرفية وبكل قوة .
- ٢- ضرورة مواكبة المصارف الأهلية للتطورات المستجدة في عالم الصيرفة سواء في أسلوب الأداء أو في الأدوات المالية المستخدمة .
- ٣- اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها .
- ٤- تحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تم قياسها داخلياً حيث ينطبق مع الأخذ بالاعتبار نسبة الملاءة التي تحددها السلطات الإشرافية تماشياً مع متطلبات لجنة بازل الدولية .
- ٥- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتأكد من سلامة الأداء المالي .
- ٦- يجب على مراقب الحسابات أن يؤرخ التقرير بتاريخ أعمال عملية التدقيق وهذا من شأنه إبلاغ القارئ بان مراقب الحسابات قد اخذ بعين الاعتبار تأثير الوقائع والمعاملات ذات التأثير على القوائم المالية وعلى التقرير والتي حدثت ووصلت الى عالم مراقب الحسابات لغاية ذلك التاريخ.
- ٧- يجب أن يتضمن التقرير اسماً موقعا محددًا وهو عادة المدينة التي يدير فيها مراقب الحسابات مكتبه المسؤول عن عملية التدقيق تلك.
- ٨- توقيع مراقب الحسابات يجب أن يوقع التقرير باسم شركة التدقيق أو بالاسم الشخصي لمراقب الحسابات أو بكلاهما وحسبما هو مناسب ويوقع التقرير عادة باسم الشركة بالنظر لافتراض أن الشركة مسؤولة عن عملية التدقيق.

المصادر

١. ابو عتروس عبد الحق ، الوجيز في المصارف التجارية ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٠
٢. إدريس عبد السلام أشتيوي، المراجعة معايير و إجراءات ، ليبيا، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨
٣. أروى عبد الحميد محمد نور ، ادارة الجودة الشاملة (الخرطوم : مطابع السودان للعملة ٢٠٠٨)
٤. اكرم حداد ومشهور هذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٥

٥. ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، ٢٠٠١ ، أداء المؤسسات المصرفية ، مجلة الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق .
٦. ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والالكتروني،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٥
٧. الجارحي، معبد علي، السياسات النقدية في إطار إسلامي، مقاله منشورة في مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد التاسع، ٢٠٠٢.
٨. الجارحي، معبد علي، نحو نظام نقدي ومالي: الهيكل والتطبيق، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨١.
٩. جيمس لويك، " المراجعة - مدخل متكامل "، ترجمة: محمد محمد عبد القادر، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥
١٠. حازم هاشم الألوسي، " الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق "، الجزء الأول، المراجعة نظرياً، الجامعة المفتوحة، طرابلس، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٣
١١. حمني، احلام، ليات رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، بحث منشور في جامعة الجزائر كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير.
١٢. خليل محمود الخطيب ، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ١٩٩٨
١٣. خولة عيسى صالح ، الرقابة الإدارية و المالية في الدول العربية الإسلامية ، العراق ، مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠١
١٤. دال بسترفيلد ، الرقابة على الجودة ، ترجمة أ . د . سرور على ابراهيم سرور ، القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ٢٠٠٨
١٥. شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية ، ١٩٨١.
١٦. صالح عبد الرضا رشيد ، مؤشرات أداء المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق ، دراسة مقارنة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (٣) ، العدد (١) ، ٢٠٠٠
١٧. عبد الرزاق محمد عثمان ، أصول التدقيق و الرقابة الداخلية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٨
١٨. عبد الله محمد العبيدان ، ٢٠٠٢ ، كفاءة الأداء في البنوك التجارية الكويتية في ظل الصيرفة الشاملة ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد (٩) ، العدد (٢) .
١٩. عبد المطلب عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ، البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
٢٠. غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة -الناحية النظرية- الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، ٢٠٠٦
٢١. الكفراوي، محمود عوف، البنوك الاسلامية ، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠١.
٢٢. ماجدة أحمد شلبي ، ٢٠٠٢ ، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل ، مؤتمر ، عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، الأردن ، ٢٢-٢٤ ديسمبر .
٢٣. محمد توفيق الهواري ، أصول المراجعة ،دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٥
٢٤. محمود السيد الناغي ،المراجعة إطار النظرية و الممارسة ، دار همدان للطباعة ، الفجالة ، ١٩٨٤
٢٥. موسى احمد السعودى ومحمد عواد الزيادات ، تحليل اثر العوامل الداخلية والخارجية من جودة الانتاج : دراسة تطبيقية فى الشركة العربية لصناعة الادوية المساهمة المحدودة بالاردن ، المجلة العربية فى ادارة الاعمال ، المجلد (٣) (العدد٣) ، ٢٠٠٧
٢٦. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٨
٢٧. وليم وهنكي امرسون، " المراجعة بين النظرية والتطبيق " تعريب ومراجعة: احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٧

هوامش البحث

- ١ الجارحي، معبد علي، نحو نظام نقدي ومالي: الهيكل والتطبيق، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨١.
- ٢ الجارحي، معبد علي، السياسات النقدية في إطار إسلامي، مقاله منشورة في مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد التاسع، ٢٠٠٢.
- ٣ شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية ، ١٩٨١.
- ٤ الكفراوي، محمود عوف، البنوك الاسلامية ، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠١.

- ٥ حماني، احلام، اليات رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، بحث منشور في جامعة الجزائر كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير.
- ٦ خولة عيسى صالح ، الرقابة الإدارية و المالية في الدول العربية الإسلامية ، العراق ، مطبعة بيت الحكمة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢
- ٧ جيمس لوبك، " المراجعة - مدخل متكامل "، ترجمة: محمد محمد عبد القادر، دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٤
- ٨ عبد الرزاق محمد عثمان ، أصول التدقيق و الرقابة الداخلية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ٧٦:
- ٩ حازم هاشم الألوسي، " الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق "، الجزء الأول، المراجعة نظرياً، الجامعة المفتوحة، طرابلس، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٧
- ١٠ محمد توفيق الهواري ، أصول المراجعة ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٩٩
- ١١ خليل محمود الخطيب ، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، ١٩٩٨ ، ص ١٦٣
- ١٢ وليم وهنكي امرسون، " المراجعة بين النظرية والتطبيق " تعريب ومراجعة: احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٧ ، ص ٥٥
- ١٣ محمود السيد الناعي، المراجعة إطار النظرية و الممارسة ، دار همدان للطباعة ، الفجالة ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٩
- ١٤ إدريس عبد السلام أشتيوي، المراجعة معايير و إجراءات ، ليبيا، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤١
- ١٥ إدريس عبد السلام أشتيوي، المراجعة معايير و إجراءات ، مصدر سابق ، ص ١٤١
- ١٦ غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة -الناحية النظرية- الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٠ ،
- ١٧ ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي و الالكتروني،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٥ ، ص ٧٨
- (١٨) موسى احمد السعودي و محمد عواد الزيادات ، تحليل اثر العوامل الداخلية والخارجية من جودة الانتاج : دراسة تطبيقية في الشركة العربية لصناعة الادوية المساهمة المحدودة بالاردن ، المجلة العربية في ادارة الاعمال ، المجلد (٣) (العدد٣) ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢٤
- (١٩) د. دال بسترفيلد ، الرقابة على الجودة ، ترجمة أ . د . سرور علي ابراهيم سرور ، القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ٢٠٠٨ ، ص ٣١
- (٢٠) أروى عبد الحميد محمد نور ، ادارة الجودة الشاملة (الخرطوم : مطابع السودان للعملة ٢٠٠٨) ص ٥٦
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ٥٦
- (٢٢) د. دال بسترفيلد ، الرقابة على الجودة ، ترجمة أ . د . سرور علي ابراهيم سرور (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، ٢٠٠٨) ص ٢٥
- (٢٣) د. دال بسترفيلد ، الرقابة على الجودة ، المصدر السابق ، ص ٢٥
- (٢٤) هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٦
- (٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٦
- (٢٦) اكرم حداد ومشهور هذلول ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٤-١٤٥
- (٢٧) ابو عتروس عبد الحق ، الوجيز في المصارف التجارية ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥
- (٢٨) اكرم حداد و مشهور هذلول ، مصدر سابق ، ص ١٤٦
- ٢٩ ثريا عبد الرحيم الخرزجي ، ٢٠٠١ ، أداء المؤسسات المصرفية ، مجلة الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ص ٣٢.
- ٣٠ المصدر نفسه ص ٣٢.
- ٣١ صالح عبد الرضا رشيد ، ٢٠٠٠ ، مؤشرات أداء المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق ، دراسة مقارنة ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (٣) ، العدد (١) ص ٩٠
- ٣٢ المصدر نفسه ص ٩٠.
- ٣٣ صالح عبد الرضا رشيد ، مؤشرات أداء المصارف التجارية العامة والخاصة في العراق ، مصدر سابق ، ص ٩٢.
- ٣٤ المصدر نفسه ص ٩٢.

- ٣٥ عبد الله محمد العبيدان ، ٢٠٠٢ ، كفاءة الأداء في البنوك التجارية الكويتية في ظل الصيرفة الشاملة ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد (٩) ، العدد (٢) ص ٥١ .
- ٣٦ المصدر نفسه ص ٥١ .
- ٣٧ ماجدة أحمد شلبي ، ٢٠٠٢ ، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل ، مؤتمر ، عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، الأردن ، ٢٢-٢٤ ديسمبر ص ٢٤ .
- ٣٨ ماجدة أحمد شلبي ، ٢٠٠٢ ، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل ، مؤتمر ، عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، الأردن ، ٢٢-٢٤ ديسمبر ص ٢٤ .
- ٣٩ المصدر نفسه ص ٢٥ .
- ٤٠ عبد المطلب عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ، البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ص ١٧٩ .